صحيفة الحرية العراقية ودورها في تغطية التطورات السياسية في لبنان خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨ـ١٩٦٤)

The Iraqi Newspaper Al-Hurriya and Its Role in Covering Political Developments in Lebanon During the Era of President Fouad shehab (1958–1964)

أ. م. د. ليث نعمة موسى
كلية الامام الكاظم (ع)

Assistant Professor Dr. Laith Neama Musa
Imam Al-Kadhim College
laithnaama@iku.edu.iq

المستخلص:

يتناول هذا البحث دور جريدة الحرية العراقية في تغطية وتحليل التطورات السياسية في لبنان خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤)، وهي مرحلة اتسمت بتعقيدات داخلية وتأثيرات إقليمية واضحة. يهدف البحث إلى دراسة طبيعة الخطاب الإعلامي الذي تبنته الجريدة وبيان مدى مساهمتها في تفسير الأحداث السياسية ضمن إطار قومي عربي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي من خلال تحليل الأحداث السياسية في لبنان وربطها بالتغيرات الإقليمية وخاصة أزمة عام ١٩٥٨ والانفصال السوري-المصري عام ١٩٦١. وتوصل البحث إلى أن جريدة الحرية لم تقتصر على نقل الأخبار بل لعبت دورا فاعلا في توجيه الرأي العام من خلال تبني خطاب إعلامي يركز على دعم الوحدة العربية ورفض التدخلات الأجنبية كما أظهرت الدراسة أن السياسة الشهابية سعت إلى تحقيق توازن بين الداخل والخارج ونجحت نسبيا في تحقيق الاستقرار رغم استمرار التحديات المرتبطة بالبنية الطائفية

للنظـام السـياسي اللبنـاني ويؤكـد البحـث أهميـة الصحافـة كمصـدر رئيـسي لفهـم التحـولات السياسـية ودورهـا في تشـكيل الوعـي السـياسي في العـالم العـربي .

الكلـمات المفتاحيـة: (جريـدة الحريـة العراقيـة، لبنـان، العهـد الشـهابي، التطـورات السياسـية، الإعـلام العربي،القوميـة العربيـة، الـرأي العـام) .

Abstract

This study investigates the role of the Iraqi newspaper Al-Hurriya in reporting and analysing political developments in Lebanon during the presidency of Fouad Chehab (1958–1964), a period characterised by domestic difficulties and apparent regional influences. The research aims at exploring the nature of the media discourse presented in the newspaper and at assessing the extent of its contribution to interpreting political events within an Arab nationalist framework.

The study adopted the historical-analytical method by examining political events in Lebanon and linking them to regional changes, particularly the 1958 crisis and the Syrian–Egyptian separation in 1961. The research concludes that Al-Hurriya newspaper did not merely report news but played an active role in shaping public opinion by adopting a media discourse focused on supporting Arab unity and rejecting foreign interventions. The study also shows that shehab's policies sought to achieve a balance between internal and external factors and were relatively successful in maintaining stability despite ongoing challenges related to the sectarian structure of the Lebanese political system. The research emphasises the importance of the press as a primary source for understanding political transformations and its role in shaping political awareness in the Arab world.

Keywords:

Iraqi Al-Hurriya Newspaper, Lebanon; Shehabist Era; Political Developments; Arab Media; Arab Nationalism; Public Opinion .

المقدمة

شـهد لبنـان خـلال النصـف الثـاني مـن القـرن العشريـن تحـولات سياسـية معقـدة، ارتبطـت بطبيعـة نظامـه الطائفـي وتداخـل العوامـل الداخليـة مـع التأثـيرات الإقليميـة والدوليـة خاصـة في ظـل تصاعـد الـصراع بـين التيـارات القوميـة العربيـة والنفـوذ الغـربي في المنطقـة. وقـد شـكل عهـد الرئيـس فـؤاد شـهاب (١٩٥٨-١٩٦٤) مرحلـة مهمـة في تاريـخ لبنـان إذ سـعى إلى تحقيـق الاسـتقرار مـن خـلال تبنـي سياسـة تقـوم عـلى التـوازن بـين مكونـات المجتمـع اللبنـاني والعمـل عـلى تعزيـز دور مؤسسـات الدولـة في إدارة الشـأن العـام.

وتـبرز أهميـة دراسـة هـذه المرحلـة في كونهـا تعكـس طبيعـة التفاعـل بـين الداخـل

اللبناني والتحولات الإقليمية ولا سيما أزمة عام ١٩٥٨ والانفصال السوري-المصري عام ١٩٦١، اللذين كان لهما أثر واضح في إعادة تشكيل التوازنات السياسية داخل لبنان وفي هذا السياق لعبت الصحافة العربية دورًا مهمًا في نقل هذه التطورات وتحليلها حيث برزت جريدة الحرية العراقية بوصفها من أبرز الصحف التي تناولت الأحداث وقدمت تفسيرا لها ضمن إطار يعكس التوجه القومي العربي.

وتتمثل مشكلة البحث في محاولة فهم طبيعة الدور الذي أدته جريدة الحرية العراقية في تغطية هذه التطورات ومدى إسهامها في تفسيرها وتوجيه الرأي العام كما يهدف البحث إلى تحليل هذه المرحلة من خلال دراسة العلاقة بين الأحداث الداخلية في لبنان والتغيرات الإقليمية وبيان دور الإعلام في تشكيل الوعي السياسي وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي الوصفي من خلال تتبع الأحداث وتحليلها بالاستناد إلى المصادر الصحفية وفي مقدمتها جريدة الحرية إلى جانب عدد من المصادر التاريخية والدراسات الحديثة.

وانطلاقا من ذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث تناول الأول التطورات السياسية في لبنان وبداية العهد الشهابي بينما ركز الثاني على الانفصال السوري-المصري وانعكاساته على لبنان في حين تناول الثالث السياسة الداخلية والخارجية في العهد الشهابي وصولًا إلى الخاتمة التي تضمنت أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة .

المبحث الأول
التطورات السياسية في لبنان وبداية العهد الشهابي

مع اندلاع الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨، دخل لبنان مرحلة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة تصاعد الصراع بين القوى المؤيدة للغرب وتلك الداعمة للتيار القومي العربي وهو ما أدى إلى تفاقم الانقسام الداخلي وفتح المجال أمام التدخلات الخارجية في الشأن اللبناني. وقد ارتبطت هذه الأزمة بعدة عوامل من أبرزها نتائج الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٧، التي أسهمت في تعميق التوترات السياسية والطائفية داخل المجتمع اللبناني[١] .ومع تصاعد الأحداث تحولت الأزمة إلى صراع مفتوح حيث شهدت البلاد احتجاجات واسعة وتوترات أمنية متزايدة دفعت الولايات المتحدة إلى التدخل العسكري في لبنان عام ١٩٥٨، في محاولة لاحتواء الأزمة ومنع انهيار النظام السياسي القائم [٢]، وقد أثار هذا التدخل جدلًا واسعًا على المستويين العربي والدولي إذ عد من قبل العديد من القوى العربية تدخلا في الشؤون الداخلية للدول العربية.وفي هذا السياق بدأت جريدة الحرية العراقية بتكثيف تغطيتها للأحداث اللبنانية حيث

ركزت على إبراز مخاطر التدخل الأجنبي وربطت بينه وبين محاولات فرض الهيمنة الغربية على المنطقة وقد ورد في أحد تعليقاتها:

«إن التدخل الأجنبي في لبنان لا يمثل حماية للاستقرار، بل هو اعتداء صريح على سيادة الشعوب العربية ومحاولة لفرض النفوذ بالقوة.» (٣).

ويعكس هذا الاقتباس طبيعة الخطاب الإعلامي للجريدة الذي اتسم بنزعة قومية واضحة حيث سعت إلى تفسير الأحداث ضمن إطار الصراع بين القومية العربية والنفوذ الغربي وهو ما يتقاطع مع تحليلات عدد من الباحثين الذين أكدوا أن الإعلام العربي في تلك المرحلة كان جزءًا من الصراع السياسي وليس مجرد ناقل للأحداث(٤).

تكشف هذه المرحلة عن أن الأزمة اللبنانية لم تكن مجرد صراع داخلي بل كانت نتيجة تفاعل معقد بين العوامل المحلية والتأثيرات الخارجية حيث لعبت القوى الدولية دورًا مباشرا في توجيه مسار الأحداث كما يظهر أن الصحافة وخاصة جريدة الحرية كانت أداة فاعلة في تفسير هذه الأحداث وتوجيه الرأي العام العربي. يرى الباحث أن تغطية جريدة الحرية للأزمة اللبنانية تعكس وعيا سياسيا يتجاوز النقل الإخباري إذ سعت إلى تقديم قراءة تحليلية تربط بين التدخل الأجنبي والصراع على النفوذ في المنطقة مما يجعلها مصدرًا مهما لفهم طبيعة الخطاب الإعلامي العربي خلال تلك المرحلة.

اولا: مرحلة الهدنة والتدخلات الدولية

مع تصاعد الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨، لم تعد الأحداث محصورة في إطارها الداخلي بل تحولت إلى قضية ذات أبعاد إقليمية ودولية حيث تدخلت القوى الكبرى بشكل مباشر في محاولة لإعادة التوازن السياسي داخل لبنان وفي هذا السياق شهدت البلاد مرحلة هدنة مؤقتة هدفت إلى احتواء الصراع وتهيئة الظروف لانتقال سياسي أقل توترا إلا أن هذه الهدنة كانت مرتبطة بشكل وثيق بحركة التوازنات الدولية في المنطقة (٥).

وقد برزت في هذه المرحلة تحركات دبلوماسية مكثفة كان من أبرزها سعي الولايات المتحدة إلى التنسيق مع القيادة المصرية للتأثير في مجريات الأزمة، في محاولة لضبط سلوك الأطراف اللبنانية المعارضة ومنع تصعيد الموقف نحو مواجهة أوسع (٦)، كما تقدمت الدول العربية بمشروع قرار إلى الأمم المتحدة يدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية من لبنان والأردن وهو ما عكس رفضًا عربيا واضحا للتدخل العسكري الغربي (٧).

وفي هذا الإطار ركزت جريدة الحرية العراقية على إبراز خطورة هذا التدخل حيث اعتبرته تهديدا مباشرا لاستقلال الدول العربية، وجاء في أحد تعليقاتها:

"إن إنـزال القـوات الأجنبيـة في لبنـان والأردن يمثـل عدوانًـا عـلى حريـة الشـعوب العربيـة، ومحاولـة لفـرض الهيمنـة الاسـتعمارية تحـت ذرائـع واهيـة." [٨].

كـما شـددت الجريـدة عـلى أن اسـتمرار هذا التدخـل لـن يـؤدي إلا إلى تصعيـد المقاومـة الشـعبية مؤكـدة في خطابهـا أن الشـعوب العربيـة لـن تقبـل بفـرض إرادة خارجيـة عليهـا وهـو مـا يعكـس تبنيهـا لخطـاب تعبـوي يرتبـط بالمـد القومـي العـربي في تلـك المرحلـة.

ومـن جهـة أخـرى تناولـت الجريـدة موقـف الولايـات المتحـدة مـن الأزمـة مشـيرة إلى محاولاتهـا تبريـر تدخلهـا العسـكري حيـث رأت أن هـذا التبريـر لا يخفـي حقيقـة الـصراع عـلى النفـوذ في المنطقـة وهـو مـا يتقاطـع مـع تحليـلات عـدد مـن الباحثـين الذيـن أكـدوا أن أزمـة لبنـان عـام ١٩٥٨ كانـت جـزءًا مـن سـياق أوسـع مرتبـط بالحـرب البـاردة والـصراع بـين المعسـكرين الغـربي والشرقـي[٩].

تكشـف مرحلـة الهدنـة عـن أن الأزمـة اللبنانيـة لم تكـن قابلـة للحـل بمعـزل عـن السـياق الـدولي، إذ ارتبطـت بشـكل مبـاشر بـصراع النفـوذ بـين القـوى الكـبرى كـما يظهـر أن التدخـل العسـكري لم يكـن مجـرد إجـراء أمنـي بـل أداة سياسـية تهـدف إلى إعـادة تشـكيل التوازنـات الداخليـة بمـا يخـدم المصالـح الخارجيـة .

ومـن زاويـة اخـرى ان جريـدة الحريـة العراقيـة قدمـت قـراءة مبكـرة لطبيعـة الـصراع في لبنـان إذ ربطـت بـين التدخـل الأجنبـي ومحـاولات فـرض الهيمنة السياسـية وهـو تحليـل يتقاطـع مـع التفسـيرات الأكاديميـة الحديثـة كـما أن خطابهـا يعكـس وعيـا سياسـيا يسـعى إلى تعبئـة الـرأي العـام العـربي ضـد التدخـلات الخارجيـة مـما يمنحهـا قيمـة كمصـدر تاريخـي وتحليـلي في آن واحـد.

ثانيـا : انتخـاب شـارل مالـك وموقـف جريـدة الحريـة العراقيـة

في خضـم الأزمـة اللبنانيـة عـام ١٩٥٨، بـرزت تطـورات سياسـية ذات طابـع دولي كان لهـا تأثـير واضـح في مسـار الأحـداث، ومـن أبرزهـا انتخـاب وزيـر الخارجيـة اللبنـاني شـارل مالـك رئيسـا للجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة للـدورة الثالثـة عـشرة وقـد أثـار هـذا الانتخـاب ردود فعـل متباينـة داخـل لبنـان حيـث عـبرت قـوى المعارضـة عـن رفضهـا الشـديد لـه معتـبرة أنـه يعكـس ارتباطًـا بالسياسـات الغربيـة أكـثر مـن كونـه تعبـيرًا عـن الإرادة الوطنـي [١٠].

وقـد جـاء هـذا الرفـض في سـياق حالـة الانقسـام السـياسي التـي كانـت تعيشـها البـلاد حيـث انقسـمت القـوى اللبنانيـة بـين تيـارات مؤيـدة للغـرب وأخـرى داعمـة للتيـار القومـي العـربي، وهـو مـا جعـل مـن هـذا الحـدث موضـع جـدل سـياسي واسـع تجـاوز إطـاره الدبلومـاسي ليصبـح جـزءا مـن الـصراع الداخـلي

والإقليمي [١١].

وفي هذا السياق تناولت جريدة الحرية العراقية هذا الحدث بلهجة نقدية حادة حيث عبرت عن موقفها الرافض لما اعتبرته تمثيلًا للنفوذ الغربي داخل المؤسسات الدولية وجاء في أحد تعليقاتها :

« **ليعلم شارل مالك أن الشعب العربي يراقبه عن كثب، وسيحاسبه حسابًا عسيراً حين يستعيد حقوقه، فقد رشح نفسه ضد إرادة الأمة العربية** » [١٢].

ويعكس هذا الخطاب موقفا سياسيا واضحا إذ لم تكتفِ الجريدة بنقل الخبر بل سعت إلى تفسيره ضمن إطار الصراع بين القومية العربية والنفوذ الغربي معتبرة أن مثل هذه الشخصيات تمثل امتدادا للسياسات الاستعمارية في المنطقة .

كما يظهر من خلال هذا الطرح أن الجريدة اعتمدت خطابا تعبويا موجها للرأي العام العربي يقوم على إبراز التناقض بين ما تصفه بـ**"إرادة الأمة"** وبين ما تراه تمثيلًا للمصالح الغربية وهو ما يتقاطع مع ما أشار إليه عدد من الباحثين حول دور الإعلام العربي في تلك المرحلة بوصفه أداة تعبئة سياسية وفكرية [١٣].

تكشف هذه الواقعة عن أن الأحداث السياسية في لبنان لم تكن معزولة عن الإطار الدولي بل كانت مرتبطة بشكل وثيق بموازين القوى العالمية كما يظهر أن الإعلام العربي، وخاصة جريدة الحرية تعامل مع هذه الأحداث من منظور أيديولوجي حيث سعى إلى تفسيرها ضمن سياق الصراع بين الاستقلال الوطني والنفوذ الخارجي .

مما يلفت النظر أن موقف جريدة الحرية من انتخاب شارل مالك يعكس طبيعة الخطاب الإعلامي العربي في تلك المرحلة الذي اتسم بوضوح الاصطفاف السياسي، حيث لم يكن الإعلام محايدًا بل كان جزءا من الصراع القائم. كما أن هذا الموقف يكشف عن دور الصحافة في إعادة تشكيل الأحداث وفق رؤية أيديولوجية وهو ما يمنحها أهمية كبيرة كمصدر لتحليل الفكر السياسي العربي في تلك الحقبة .

ثالثا :إضراب الكتائب وتصاعد البعد الطائفي للأزمة

مع انتقال السلطة إلى فؤاد شهاب لم تنتهِ الأزمة اللبنانية بشكل كامل بل دخلت مرحلة جديدة من التوتر كان أبرز مظاهرها إضراب حزب الكتائب الذي اندلع اعتراضًا على تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة رشيد كرامي وقد عكست هذه الأزمة طبيعة الانقسام السياسي والطائفي في لبنان حيث لم يكن الخلاف مجرد اختلاف في وجهات النظر السياسية بل امتد ليشمل مسألة تمثيل

الطوائف داخل السلطة [١٤].

وقد سعت بعض القوى السياسية وعلى رأسها حزب الكتائب إلى استخدام الإضراب كوسيلة للضغط على السلطة الجديدة إذ رأت أن الحكومة لا تعكس التوازن المطلوب بين مكونات المجتمع اللبناني خاصة فيما يتعلق بتمثيل الطائفة المارونية [١٥]، ونتيجة لذلك شهدت البلاد تصعيدًا خطيرا تمثل في إعادة نصب المتاريس وقطع الطرق وعودة مظاهر العنف الأمر الذي هدد بإعادة الأزمة إلى نقطة الصفر [١٦].

وفي هذا السياق تناولت جريدة الحرية العراقية هذه الأحداث بوصفها جزءا من محاولة لإعادة إنتاج الأزمة الداخلية حيث ربطت بين تصاعد الاضطرابات وبين مصالح بعض القوى التي تسعى إلى إضعاف العهد الجديد وقد أشارت في تغطيتها إلى أن هذه التحركات لا تخدم الاستقرار بل تسهم في إدامة الفوضى وهو ما قد يفتح المجال مجددا أمام التدخل الخارجي [١٧].

كما أكدت الجريدة أن إثارة النزاعات الطائفية تمثل أحد أخطر التحديات التي تواجه الدولة اللبنانية إذ تؤدي إلى إضعاف مؤسساتها وتقويض وحدتها وهو ما يتقاطع مع ما ذهب إليه عدد من الباحثين الذين أكدوا أن النظام الطائفي في لبنان شكل أحد أبرز أسباب عدم الاستقرار السياسي خلال هذه المرحلة [١٨]. تكشف أزمة إضراب الكتائب عن أن الطائفية لم تكن مجرد خلفية اجتماعية للنظام اللبناني بل كانت عاملًا فاعلًا في توجيه الصراع السياسي كما يظهر أن استخدام الإضراب كأداة ضغط يعكس ضعف المؤسسات السياسية واعتماد القوى التقليدية على الشارع بدلًا من الأطر الدستورية.

يلاحظ أن إضراب الكتائب يمثل نموذجًا واضحا لكيفية توظيف الطائفية في الصراع السياسي إذ لم يكن الهدف مجرد تعديل حكومي بل إعادة رسم موازين القوى داخل النظام كما أن تناول جريدة الحرية لهذه الأزمة يعكس وعيًا بخطورة البعد الطائفي وربطه بإمكانية عودة التدخل الأجنبي وهو تحليل يتسم بعمق سياسي واضح.

رابعا : استقالة حكومة كرامي وإعادة تشكيلها وتثبيت العهد الشهابي

لم تؤدِ التطورات السياسية التي أعقبت تسلم فؤاد شهاب السلطة إلى استقرار فوري بل استمرت حالة التوتر السياسي نتيجة استمرار الصراع بين القوى الداخلية خاصة في ظل رفض بعض الأطراف للتركيبة الحكومية الجديدة وقد تجلّى ذلك في استقالة حكومة رشيد كرامي تحت ضغط الأزمات الداخلية وتصاعد المعارضة الأمر الذي كشف عن هشاشة الوضع السياسي في تلك المرحلة [١٩].

إلا أن إعادة تكليف كرامي بتشكيل حكومة جديدة شكلت خطوة مهمة نحو

احتواء الأزمة حيث سعى العهد الشهابي إلى إدماج مختلف القوى السياسية ضمن إطار حكومي يحقق نوعًا من التوازن وذلك من خلال إشراك شخصيات تمثل اتجاهات متباينة في محاولة لتهدئة الأوضاع وإعادة الاستقرار إلى البلاد[٢٠].

وفي هذا السياق برز شعار **"لا غالب ولا مغلوب"** بوصفه الأساس الذي قامت عليه المرحلة الجديدة، إذ عبر عن محاولة لتجاوز منطق الصراع والانتقال إلى منطق التسوية السياسية وهو ما يعد من أبرز ملامح السياسة الشهابية في إدارة الأزمات[٢١].

تناولت جريدة الحرية العراقية هذه التطورات بوصفها مؤشرا على بداية مرحلة جديدة في لبنان حيث رأت أن إعادة تشكيل الحكومة تمثل محاولة لإعادة التوازن السياسي لكنها في الوقت نفسه حذرت من استمرار عوامل التوتر خاصة في ظل بقاء الانقسامات الداخلية وقد أشارت في تغطيتها إلى أن الاستقرار الحقيقي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال معالجة جذور الأزمة وليس الاكتفاء بالحلول المؤقتة [٢٢] .

ومن جهة أخرى يرى عدد من الباحثين أن نجاح شهاب في هذه المرحلة كان نسبيًا إذ تمكن من تهدئة الأوضاع مؤقتًا لكنه لم يستطع القضاء على الأسباب البنيوية للأزمة والمتمثلة في النظام الطائفي وتداخل العوامل الخارجية في الشأن اللبناني [٢٣].

تكشف هذه المرحلة عن أن العهد الشهابي اعتمد سياسة التوازن والتسوية بدل الحسم وهو ما ساعد على احتواء الأزمة دون حلّها جذريا كما يظهر أن إعادة تشكيل الحكومة لم تكن مجرد إجراء سياسي بل كانت محاولة لإعادة بناء الثقة بين مكونات النظام.

يرى الباحث أن سياسة **"لا غالب ولا مغلوب"** مثلت حلاً مرحليًا ناجحا لكنها لم تعالج جذور الأزمة اللبنانية وهو ما يفسر عودة التوترات لاحقًا كما أن تناول جريدة الحرية لهذه المرحلة يعكس وعيا سياسيا يدرك أن الاستقرار لا يتحقق عبر التسويات الشكلية بل من خلال إصلاحات بنيوية حقيقية.

خامسا :تثبيت العهد الشهابي وبداية الإصلاحات السياسية

مع إعادة تشكيل حكومة رشيد كرامي وتهدئة الأوضاع نسبيا بدأ عهد الرئيس فؤاد شهاب يدخل مرحلة جديدة تمثلت في محاولة تثبيت النظام السياسي وإطلاق مشروع إصلاحي يهدف إلى معالجة الاختلالات التي كشفت عنها أزمة عام ١٩٥٨، وقد أدرك شهاب منذ البداية أن الاستقرار لا يمكن أن يتحقق دون إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس أكثر كفاءة وعدالة [٢٤].

وفي هذا الإطار سعى العهد الشهابي إلى تقوية الجهاز الإداري للدولة والعمل على

تقليص نفوذ الزعامات التقليدية التي كانت تهيمن على الحياة السياسية وهو ما شكل أحد أبرز ملامح ما عرف لاحقًا بـ"الشهابية" [٢٥]، كما حاول تحقيق نوع من التوازن بين الطوائف اللبنانية عبر إشراك مختلف القوى في العملية السياسية وتجنب الانحياز لطرف دون آخر.

وقد تزامنت هذه الجهود مع توجه نحو تعزيز دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إطلاق مشاريع تنموية والاهتمام بالمناطق المهمشة، بهدف تقليل الفوارق الاجتماعية التي كانت تشكل أحد أسباب التوتر الداخلي [٢٦]، إلا أن هذه السياسات واجهت تحديات كبيرة خاصة من قبل القوى التقليدية التي رأت في هذه الإصلاحات تهديدًا مباشرًا لمصالحها.

تابعت جريدة الحرية العراقية هذه التطورات باهتمام حيث أشارت إلى أن العهد الجديد يسعى إلى بناء دولة أكثر استقلالًا عن النفوذ الخارجي مؤكدة أن نجاح هذه التجربة يعتمد على قدرة القيادة اللبنانية على مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية. وقد جاء في أحد تعليقاتها ما يفيد بأن:

"المرحلة الجديدة في لبنان تتطلب إصلاحًا حقيقيًا يحقق مصالح الشعب، ويبعد البلاد عن التبعية للقوى الأجنبية» [٢٧].

ويعكس هذا الطرح استمرار الجريدة في تبني خطاب قومي يدعم أي توجه يسعى إلى تعزيز الاستقلال الوطني ويربط بين الإصلاح الداخلي والتحرر من النفوذ الخارجي.

ومن جهة أخرى يشير عدد من الباحثين إلى أن المشروع الشهابي، رغم طابعه الإصلاحي كان محكومًا بحدود الواقع السياسي اللبناني حيث اصطدم ببنية طائفية معقدة جعلت من الصعب تحقيق إصلاحات جذرية وشاملة [٢٨]. تبين هذه المرحلة عن أن العهد الشهابي لم يكن مجرد انتقال سياسي بل محاولة لإعادة صياغة دور الدولة في لبنان إلا أن هذه المحاولة واجهت تناقضًا أساسيًا بين مشروع الدولة الحديثة من جهة وبنية النظام الطائفي من جهة أخرى.

يرى الباحث أن تجربة شهاب تمثل محاولة إصلاحية متقدمة في سياق عربي مضطرب إلا أنها بقيت محدودة التأثير بسبب طبيعة النظام السياسي اللبناني كما أن تناول جريدة الحرية لهذه المرحلة يعكس فهمًا واضحًا للعلاقة بين الإصلاح الداخلي والاستقلال السياسي وهو ما يمنح خطابها بعدًا تحليليًا مهمًا.

المبحث الثاني

الانفصال السوري-المصري وانعكاساته على لبنان

أولًا: خلفية الانفصال وتأثيره الإقليمي

شكل إعلان انفصال سوريا عن الجمهورية

العربية المتحدة عام ١٩٦١ حدثا مفصليًا في تاريخ المنطقة العربية إذ مثل تراجعا لمشروع الوحدة العربية الذي كان يقوده الرئيس جمال عبد الناصر وأحدث صدمة سياسية انعكست آثارها على مختلف الدول العربية ومن بينها لبنان [٢٩]. وقد جاء هذا الانفصال نتيجة عوامل داخلية سورية تمثلت في التذمر من السياسات المركزية إلى جانب تأثيرات خارجية سعت إلى إضعاف المشروع الوحدوي في المنطقة [٣٠].

وقد كان لهذا الحدث تأثير مباشر على لبنان نظرا لارتباطه الوثيق بالتوازنات الإقليمية حيث أدى إلى إعادة تشكيل الاصطفافات السياسية داخليا بين قوى مؤيدة للوحدة العربية وأخرى معارضة لها كما أعاد الانفصال إحياء الجدل حول طبيعة العلاقة بين لبنان ومحيطه العربي خاصة في ظل سياسة التوازن التي انتهجها العهد الشهابي[٣١].

تابعت جريدة الحرية العراقية تطورات الانفصال باهتمام كبير حيث اعتبرته ضربة للمشروع القومي العربي وأشارت في تغطيتها إلى أن هذا الحدث لا يمكن فصله عن محاولات إضعاف الوحدة العربية وقد جاء في أحد تعليقاتها:

"إن الانفصال لا يمثل إرادة الشعوب العربية، بل هو نتيجة ضغوط داخلية وخارجية استهدفت ضرب الوحدة العربية وتقويض مشروعها." [٣٢].

ويعكس هذا الطرح تبني الجريدة موقفًا واضحا داعمًا للوحدة العربية حيث سعت إلى تفسير الحدث ضمن إطار الصراع بين القوى القومية العربية والقوى المناهضة لها وهو ما يتقاطع مع ما أشار إليه عدد من الباحثين حول طبيعة الانقسام العربي في تلك المرحلة [٣٣].

كما أثر هذا الحدث على السياسة اللبنانية إذ دفع العهد الشهابي إلى إعادة تقييم مواقفه الإقليمية ومحاولة الحفاظ على التوازن بين التيارات المختلفة داخل لبنان دون الانجرار إلى صراعات خارجية قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي [٣٤].

يكشف حدث الانفصال السوري-المصري عن مدى ترابط الأوضاع السياسية في لبنان مع محيطه العربي حيث لم يكن بالإمكان فصل التطورات الداخلية عن التغيرات الإقليمية كما يظهر أن الإعلام العربي وخاصة جريدة الحرية تعامل مع الحدث بوصفه جزءا من صراع أوسع بين مشروعين: مشروع الوحدة العربية ومشروع التفكيك.

انعكاسات الانفصال على لبنان كانت عميقة إذ أسهمت في إعادة تشكيل التوازنات السياسية الداخلية، كما كشفت عن هشاشة المشروع القومي العربي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية كما أن موقف جريدة الحرية يعكس التزامًا واضحًا بالدفاع عن هذا المشروع

مـما يؤكـد دورهـا كأداة إعلاميـة ذات بعـد أيديولوجـي.

ثانيـا: موقـف لبنـان مـن الانفصـال والانقسـام الداخـلي

أثـار الانفصـال السـوري- المـصري عـام ١٩٦١ ردود فعـل متباينـة داخـل السـاحة اللبنانيـة حيـث انعكـس هـذا الحـدث بشـكل مبـاشر عـلى التوازنـات السياسـية الداخليـة نظـرًا لارتبـاط لبنـان الوثيـق بالقضايـا العربيـة وخاصـة مـشروع الوحـدة العربيـة وقـد انقسـمت القـوى السياسـية اللبنانيـة بـين تيـارات مؤيـدة للوحـدة العربيـة اعتـبرت الانفصـال تراجعًـا خطـيرا وأخـرى رأت فيـه فرصـة لإعـادة التـوازن الإقليمـي بمـا يخـدم مصالحهـا [٣٥].

وقـد وجـد العهـد الشـهابي نفسـه أمـام تحـدٍ جديـد يتمثـل في كيفيـة التعامـل مـع هـذا الحـدث دون الانجـرار إلى صراع داخـلي خاصـة في ظـل حساسـية التـوازن الطائفـي في لبنـان لذلـك سـعى إلى تبنـي سياسـة تقـوم عـلى الحيـاد النسـبي مـع الحفـاظ عـلى علاقـات متوازنـة مـع مختلـف الأطـراف العربيـة بهـدف حمايـة الاسـتقرار الداخـلي [٣٦].

تابعـت جريـدة الحريـة العراقيـة موقـف لبنـان مـن الانفصـال حيـث رأت أن الـتردد في اتخـاذ موقـف واضـح يعكـس طبيعـة الانقسـام الداخـلي مشـيرة إلى أن هـذا الوضع قـد يضعـف الـدور العـربي للبنـان وقـد جـاء في أحـد تعليقاتهـا:

"إن الـتردد في الموقـف مـن قضيـة الوحـدة والانفصـال يعكـس أزمـة داخليـة، ويكشـف عـن عمـق الانقسـام السـياسي في لبنـان بـين قـوى تؤمـن بالعروبـة وأخـرى تنحـاز إلى حسـابات ضيقـة." [٣٧].

ويعكـس هـذا الطـرح رؤيـة نقديـة لطبيعـة الموقـف اللبنـاني حيـث سـعت الجريـدة إلى إبـراز التناقـض بـين الخطـاب الرسـمي القائـم عـلى التـوازن والواقـع السـياسي الـذي يتسـم بالانقسـام كـما يظهـر اسـتمرارها في تبنـي خطـاب قومـي يربـط بـين المواقـف السياسـية والانتـماء العـربي.

ومـن جهـة أخـرى يشـير عـدد مـن الباحثـين إلى أن هـذا الانقسـام لم يكـن جديـدًا بل كان امتـدادا لطبيعـة النظـام السـياسي اللبنـاني الـذي يقـوم عـلى التعدديـة الطائفيـة مـما يجعلـه عرضـة للتأثـر بالتغـيرات الإقليميـة [٣٨]، وقـد سـاهم هـذا الوضـع في جعـل لبنان أكـثر حـذرًا في مواقفـه الخارجيـة تفاديـا لأي انعكاسـات سـلبية عـلى الداخـل[٣٩].

تبـين هـذه المرحلـة عـن أن لبنـان لم يكـن قـادرا عـلى اتخـاذ موقـف حاسـم مـن القضايـا العربيـة الكـبرى بسـبب طبيعـة نظامـه السـياسي القائـم عـلى التـوازن الطائفـي كـما يظهـر أن الانقسـام الداخـلي كان عامـلا رئيسـيا في توجيـه السياسـة الخارجيـة وهـو مـا جعلهـا تميـل إلى الحيـاد بـدل الانحيـاز.

يسـتنتج ان موقـف لبنـان مـن الانفصـال يعكـس معضلـة أساسـية في سياسـته تتمثـل

في التوفيق بين الانتماء العربي ومتطلبات الاستقرار الداخلي كما أن تناول جريدة الحرية لهذا الموضوع يكشف عن رؤية نقدية عميقة تربط بين التردد السياسي والانقسام الداخلي وهو ما يمنح خطابها قيمة تحليلية مهمة.

ثالثًا: دور جريدة الحرية العراقية في تغطية الانفصال وتحليل أبعاده

شكل حدث الانفصال السوري-المصري في ٢٨ أيلول ١٩٦١ مادة أساسية في التغطية الصحفية العربية حيث برزت جريدة الحرية العراقية بوصفها من أبرز الصحف التي تناولت هذا الحدث بتحليل سياسي عميق لم يقتصر على نقل الأخبار بل سعى إلى تفسيرها ضمن سياق الصراع القومي العربي .

فقد ركزت الجريدة على اعتبار الانفصال خطوة تهدد مشروع الوحدة العربية وربطت بينه وبين محاولات إضعاف هذا المشروع من قبل قوى داخلية وخارجية. وقد جاء في أحد تعليقاتها :

"إن ما جرى في سوريا لا يمكن اعتباره حدثا داخليا معزولا بل هو ضربة موجهة إلى وحدة الأمة العربية، وخدمة واضحة لمخططات القوى المعادية." (٤٠).

يظهر هذا الطرح عن منهج واضح في خطاب الجريدة يقوم على تفسير الحدث ضمن إطار الصراع بين مشروع الوحدة العربية ومشروع التفكيك، وهو ما يعكس تبنيها لرؤية قومية واضحة .

كما تناولت الجريدة انعكاسات هذا الحدث على لبنان محذرة من تأثيره في التوازنات السياسية الداخلية حيث أشارت إلى أن»**انعكاسات الانفصال لن تقف عند حدود سوريا بل ستمتد إلى لبنان حيث ستعيد إحياء الانقسامات وتغذي التوترات السياسية**» (٤١) .

ويبين إدراكا مبكرا لطبيعة الترابط بين الأوضاع الإقليمية والداخلية خاصة في بلد مثل لبنان يتسم بحساسية التوازن الطائفي الأمر الذي يجعله أكثر عرضة للتأثر بالتغيرات الخارجية (٤٢) .

ومن جهة أخرى يظهر من خلال متابعة الجريدة أنها لم تتبن موقفًا إخباريا محايدا بل اتخذت دورا تحليليا تعبويا حيث سعت إلى توجيه الرأي العام العربي نحو رفض الانفصال والدفاع عن مشروع الوحدة وهو ما يتقاطع مع ما ذهب إليه عدد من الباحثين حول دور الصحافة العربية في تلك المرحلة بوصفها أداة سياسية وفكرية(٤٣) .

وضحت تغطية جريدة الحرية للانفصال عن طبيعة الإعلام العربي في تلك المرحلة حيث لم يكن محايدًا بل منخرطا في الصراع السياسي والفكري كما يظهر أن الجريدة اعتمدت أسلوب الربط بين الأحداث الإقليمية والواقع العربي العام مما منح خطابها طابعًا تحليليا يتجاوز النقل الإخباري .

يرى الباحث أن جريدة الحرية العراقية

قدمت نموذجا واضحا للصحافة المؤدلجة التي تسعى إلى تفسير الأحداث ضمن إطار فكري محدد يتمثل في الدفاع عن الوحدة العربية كما أن تركيزها على انعكاسات الانفصال على لبنان يكشف عن وعي سياسي عميق يجعلها مصدرا رئيسيا لفهم طبيعة الخطاب الإعلامي العربي في تلك المرحلة.

رابعا : تأثير خطاب جريدة الحرية على الرأي العام العربي واللبناني

لم تقتصر تغطية جريدة الحرية العراقية لأحداث الانفصال السوري- المصري عام ١٩٦١ على عرض الوقائع بل تجاوزت ذلك لتؤدي دورًا فاعلًا في تشكيل الرأي العام العربي من خلال تبني خطاب سياسي واضح يهدف إلى توجيه المتلقي نحو موقف معين من الحدث فقد اعتمدت الجريدة أسلوبًا تعبويا ركز على إبراز خطورة الانفصال وربطه بمخططات تستهدف وحدة الأمة العربية.

وفي هذا السياق أكدت الجريدة «**إن وحدة الأمة العربية ليست مسألة سياسية عابرة، بل هي قدر تاريخي وأي محاولة للانفصال عنها إنما تمثل خروجًا على إرادة الجماهير العربية**» (٤٤).

يوضح هذا الطرح سعي الجريدة إلى التأثير في وعي القارئ من خلال ربط الموقف السياسي بالقيم القومية وهو ما يعزز من قوة تأثير الخطاب الإعلامي خاصة في ظل الظروف السياسية التي كانت تمر بها المنطقة آنذاك

كما يظهر من خلال متابعة مضمون الجريدة أنها ركزت على إبراز التداعيات السلبية للانفصال محذرة من انعكاساته على الاستقرار السياسي في الدول العربية ومنها لبنان حيث أشارت إلى أن:

«**الأحداث الجارية في سوريا لا بد أن تترك آثارها في لبنان لما بين البلدين من ارتباط سياسي واجتماعي الأمر الذي يستدعي الحذر في التعامل مع هذه التطورات**» (٤٥).

ويكشف هذا عن إدراك عميق لطبيعة الترابط بين الواقعين اللبناني والإقليمي حيث لم تنظر الجريدة إلى لبنان كحالة منفصلة بل كجزء من منظومة سياسية عربية متكاملة.

ومن جهة أخرى يشير عدد من الباحثين إلى أن الإعلام العربي في تلك المرحلة لعب دورا محوريا في تشكيل الاتجاهات السياسية حيث لم يكن مجرد ناقل للأحداث بل أداة للتأثير والتوجيه (٤٦). ويتضح ذلك بشكل جلي في خطاب جريدة الحرية التي سعت إلى بناء موقف جماهيري داعم للوحدة العربية ورافض لأي توجهات انفصالية.

توضح هذه المرحلة عن أن الإعلام وخاصة جريدة الحرية كان عنصرًا فاعلًا في الصراع السياسي حيث ساهم في تشكيل المواقف العامة وليس فقط في نقل المعلومات. كما يظهر أن الخطاب الإعلامي اعتمد

على الربط بين الحدث السياسي والهوية القومية وهو ما زاد من تأثيره في الرأي العام.

أن جريدة الحرية العراقية نجحت في أداء دور يتجاوز الوظيفة الإعلامية التقليدية إذ تحولت إلى أداة فكرية وسياسية تسهم في توجيه الرأي العام العربي كما أن تركيزها على البعد القومي في تفسير الأحداث يمنحها أهمية كبيرة كمصدر رئيسي لدراسة الخطاب الإعلامي في تلك المرحلة.

خامسا: تأثير الانفصال على السياسة الداخلية اللبنانية

أحدث الانفصال السوري-المصري عام ١٩٦١ انعكاسات واضحة على الساحة السياسية اللبنانية حيث أعاد تنشيط الانقسامات الداخلية بين القوى السياسية خاصة في ظل ارتباط هذه القوى بمشاريع إقليمية متباينة فقد برزت تيارات رأت في الانفصال تراجعًا خطيرًا عن مشروع الوحدة العربية في حين اعتبرت أطراف أخرى أنه خطوة تعيد التوازن في المنطقة وهو ما عمّق حالة الاستقطاب السياسي داخل لبنان [٤٧].

سعى العهد الشهابي إلى احتواء هذه التداعيات من خلال تبني سياسة تقوم على الحياد والتوازن بهدف منع انتقال التوترات الإقليمية إلى الداخل اللبناني. إلا أن هذه السياسة واجهت صعوبات نظرا لطبيعة النظام السياسي القائم على التعددية الطائفية، والذي يجعله أكثر عرضة للتأثر بالأحداث الخارجية [٤٨].

ومن خلال متابعة جريدة الحرية العراقية يتضح أنها ربطت بين الانفصال وتصاعد التوترات في لبنان حيث أشارت إلى أن هذا الحدث أسهم في إعادة إحياء الانقسامات السياسية وخلق حالة من عدم الاستقرار خاصة في ظل اختلاف مواقف القوى اللبنانية من القضايا العربية [٤٩]، كما ركزت الجريدة على أن لبنان بحكم موقعه وتركيبته السياسية يعد من أكثر الدول تأثرا بالتغيرات الإقليمية.

كما يتبين من مضمون الجريدة أنها اعتبرت أن استمرار الانقسامات الداخلية في لبنان قد يؤدي إلى إضعاف دوره العربي ويجعله عرضة للتدخلات الخارجية، وهو ما يعكس رؤية سياسية تربط بين الاستقرار الداخلي والانتماء القومي [٥٠].

ومن جهة أخرى يشير عدد من الباحثين إلى أن الانفصال لم يكن مجرد حدث خارجي بالنسبة للبنان بل كان عاملًا مباشرا في إعادة تشكيل التوازنات السياسية داخله حيث ساهم في إعادة فرز القوى السياسية وفق مواقفها من القضايا العربية الكبرى [٥١].

تفصح هذه المرحلة عن أن لبنان كان شديد التأثر بالتطورات الإقليمية حيث لم تكن حدوده السياسية كافية لعزله عن تأثيراتها كما يظهر أن الانفصال السوري-المصري أعاد إحياء الانقسامات الداخلية

مـما يؤكـد هشاشـة التـوازن السـياسي في لبنـان.

يسـتنتج أن تأثـير الانفصـال عـلى لبنـان لم يكـن مؤقتـا بـل أسـهم في تعميـق الانقسـام السـياسي وإعـادة تشـكيله عـلى أسـس إقليميـة وهـو مـا يعكـس طبيعـة العلاقـة المعقـدة بـين الداخـل اللبنـاني ومحيطـه العـربي كـما أن تنـاول جريـدة الحريـة لهـذه المرحلـة يـبرز وعيًـا واضحًـا بخطـورة هـذه الانعكاسـات مـما يعـزز مـن أهميتهـا كمصـدر رئيـسي في هـذا البحـث.

المبحث الثالث

السياسـة الداخليـة والخارجيـة في العهـد الشـهابي

أولًا: ملامـح السياسـة الداخليـة في عهـد فـؤاد شـهاب

مـع اسـتقرار الأوضـاع السياسـية نسـبيًا بعـد أزمـة عـام ١٩٥٨، بـدأ العهـد الشـهابي مرحلـة جديـدة تمثلـت في محاولـة إعـادة بنـاء الدولـة اللبنانيـة عـلى أسـس أكـثر توازنًـا واسـتقرارًا، مـن خـلال تبنـي سياسـة داخليـة تقـوم عـلى الإصـلاح الإداري وتعزيـز دور المؤسسـات الرسـمية. وقـد أدرك فـؤاد شـهاب أن تجـاوز الأزمـات السياسـية لا يمكـن أن يتحقـق دون معالجـة الاختـلالات البنيويـة التـي يعـاني منهـا النظـام السـياسي اللبنـاني [٥٢].

وفي هـذا الإطـار سـعى شـهاب إلى تقويـة الجهـاز الإداري للدولـة والعمـل عـلى الحـد مـن نفـوذ الزعامـات التقليديـة التـي كانـت تهيمـن عـلى الحيـاة السياسـية، وهـو مـا شـكل أحـد أبـرز ملامـح مـا عُـرف بـ"**الشـهابية**" كـما ركـز عـلى تحقيـق نـوع مـن العدالـة في توزيـع الخدمـات والمشـاريع التنمويـة بـين المناطـق اللبنانيـة بهـدف تقليـل الفـوارق الاجتماعيـة التـي كانـت تشـكل مصـدرًا للتوتـر[٥٣].

ومـن خـلال متابعـة جريـدة الحريـة العراقيـة يتضـح أنهـا نظـرت إلى هـذه الإصلاحـات بوصفهـا محاولـة لإعـادة بنـاء الدولـة اللبنانيـة عـلى أسـس أكـثر اسـتقلالًا حيـث أشـارت إلى أن تعزيـز دور المؤسسـات يمثـل خطـوة ضروريـة للخـروج مـن حالـة الاضطـراب السـياسي كـما ربطـت بـين نجـاح هـذه السياسـات وقـدرة الدولـة عـلى تقليـل تأثـير الانقسـامات الداخليـة [٥٤].

كـما ركـزت الجريـدة عـلى أن الإصـلاح الداخـلي لا ينفصـل عـن الاسـتقلال السـياسي معتـبرة أن بنـاء دولـة قويـة يتطلـب تقليـل الاعتـماد عـلى القـوى الخارجيـة، وهـو مـا يعكـس اسـتمرار تبنيهـا لخطـاب قومـي يربـط بـين الإصـلاح والسـيادة الوطنيـة[٥٥].

ومـن جهـة أخـرى يشـير عـدد مـن الباحثـين إلى أن المـشروع الشـهابي رغـم طابعـه الإصلاحـي واجـه تحديـات كبـيرة خاصـة في ظـل اسـتمرار النظـام الطائفـي الـذي حـدّ مـن قـدرة الدولـة عـلى تنفيـذ إصلاحـات جذريـة وشـاملة[٥٦]. كـما أن مقاومـة القـوى التقليديـة لهـذه الإصلاحـات شـكلت عائقًـا أمـام تحقيـق أهدافهـا بشـكل كامـل.

تبين السياسة الداخلية في عهد شهاب عن محاولة جادة للانتقال من نظام قائم على النفوذ الشخصي والطائفي إلى نظام أكثر مؤسساتية إلا أن هذه المحاولة اصطدمت بواقع سياسي معقد جعل من الإصلاح عملية تدريجية ومحدودة النتائج.

يرى الباحث أن التجربة الشهابية تمثل مرحلة مهمة في تاريخ لبنان الحديث إذ حاولت إعادة تعريف دور الدولة إلا أن نجاحها ظل نسبيا بسبب طبيعة النظام السياسي كما أن تناول جريدة الحرية لهذه المرحلة يعكس فهما واضحا لأهمية الإصلاح الداخلي كمدخل لتحقيق الاستقرار السياسي.

ثانيا: السياسة الخارجية في عهد فؤاد شهاب

اتسمت السياسة الخارجية للبنان في عهد الرئيس فؤاد شهاب بطابع متوازن سعى من خلاله إلى تجنيب البلاد الانخراط في الصراعات الإقليمية خاصة في ظل التوترات التي شهدها العالم العربي خلال تلك المرحلة وقد اعتمد شهاب سياسة تقوم على الحياد الإيجابي بهدف الحفاظ على الاستقرار الداخلي دون الانعزال عن القضايا العربية [٥٧].

تشير متابعة جريدة الحرية العراقية إلى أن السياسة الخارجية اللبنانية كانت تسير في اتجاه تحقيق توازن دقيق بين الانتماء العربي ومتطلبات الواقع الداخلي حيث ركزت الجريدة على أن لبنان حاول الحفاظ على علاقاته مع الدول العربية مع تجنب اتخاذ مواقف حادة قد تؤدي إلى تأجيج الانقسامات الداخلية [٥٨].

يظهر من خلال مضمون الجريدة أنها أولت اهتماما خاصا بعلاقة لبنان بالقضايا العربية وخاصة ما يتعلق بمشروع الوحدة العربية حيث اعتبرت أن التوازن في السياسة الخارجية لا ينبغي أن يكون على حساب الانتماء القومي بل يجب أن يسهم في تعزيز هذا الانتماء [٥٩]، وفي الوقت نفسه أشارت إلى أن موقع لبنان السياسي يفرض عليه التعامل بحذر مع التغيرات الإقليمية.

ومن جهة أخرى تناولت الجريدة مواقف لبنان من الأحداث العربية المختلفة وأبرزت أن سياسة التوازن التي انتهجها العهد الشهابي كانت تهدف إلى حماية البلاد من الانعكاسات السلبية للصراعات الخارجية خاصة في ظل حساسية التكوين الداخلي للنظام السياسي اللبناني [٦٠].

كما يؤكد عدد من الباحثين أن هذه السياسة رغم نجاحها النسبي في الحفاظ على الاستقرار كانت محكومة بحدود الواقع السياسي حيث لم يكن بإمكان لبنان أن ينفصل بشكل كامل عن محيطه العربي أو أن يتجاهل تأثيراته المباشرة عليه [٦١].

توضح السياسة الخارجية في عهد شهاب عن محاولة واضحة لإيجاد توازن بين متطلبات الداخل وضغوط الخارج حيث

سعى إلى تجنب الانحياز الكامل لأي طرف كما يظهر أن هذا التوازن لم يكن خيارا سياسيا فحسب بل ضرورة فرضتها طبيعة النظام اللبناني.

يلاحظ أن سياسة الحياد الإيجابي التي انتهجها فؤاد شهاب مثلت محاولة ذكية للحفاظ على استقرار لبنان إلا أنها لم تكن كافية لإبعاده عن تأثيرات الصراعات الإقليمية كما أن تناول جريدة الحرية لهذه السياسة يعكس رؤية نقدية تدعو إلى تعزيز البعد العربي في السياسة الخارجية دون إغفال التحديات الداخلية.

ثالثا: العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية في العهد الشهابي

لم تكن السياسة الداخلية والخارجية في عهد الرئيس فؤاد شهاب منفصلتين بل ارتبطتا بشكل وثيق حيث انعكست التوازنات الداخلية على توجهات السياسة الخارجية كما أثّرت المتغيرات الإقليمية بدورها في طبيعة القرار السياسي داخل لبنان وقد سعى العهد الشهابي إلى تحقيق نوع من التوازن بين هذين البعدين بهدف الحفاظ على الاستقرار الداخلي في ظل بيئة إقليمية مضطربة.

ومن خلال متابعة جريدة الحرية العراقية يتضح أنها ربطت بشكل مباشر بين الاستقرار الداخلي في لبنان وطبيعة سياسته الخارجية حيث أشارت إلى أن قدرة الدولة على تحقيق التوازن الداخلي تمثل عاملا أساسيا في تحديد مواقفها الخارجية خاصة في القضايا العربية[٦٢]، كما ركزت الجريدة على أن أي خلل في الداخل اللبناني قد ينعكس سلبا على موقعه في الإطار العربي. كما يظهر من تحليل مضمون الجريدة أنها اعتبرت أن سياسة الحياد التي انتهجها العهد الشهابي لم تكن مجرد خيار دبلوماسي بل نتيجة طبيعية لتعقيدات الوضع الداخلي حيث فرضت الانقسامات السياسية والطائفية نوعًا من الحذر في اتخاذ المواقف الخارجية[٦٣]، وفي هذا السياق أشارت الجريدة إلى أن الحفاظ على التوازن الداخلي يتطلب تجنب الانخراط في صراعات إقليمية قد تؤدي إلى تفاقم الانقسامات.

ومن جهة أخرى تناولت الجريدة تأثير الأحداث العربية في الداخل اللبناني موضحة أن التغيرات الإقليمية مثل الانفصال السوري-المصري كان لها انعكاسات مباشرة على التوازنات السياسية داخل لبنان، وهو ما يؤكد الترابط الوثيق بين البعدين الداخلي والخارجي[٦٤].

كما يشير عدد من الباحثين إلى أن هذا الترابط شكل سمة أساسية للسياسة اللبنانية حيث لم يكن بالإمكان الفصل بين الداخل والخارج خاصة في ظل موقع لبنان الجغرافي وتركيبته السياسية وهو ما جعل من السياسة الخارجية امتدادًا للواقع الداخلي[٦٥].

تكشف هذه المرحلة عن أن السياسة في لبنان خلال العهد الشهابي كانت قائمة

على معادلة دقيقة تربط بين الداخل والخارج حيث لم يكن بالإمكان اتخاذ قرارات خارجية بمعزل عن التوازنات الداخلية. كما يظهر أن هذا الترابط فرض على الدولة اعتماد سياسة حذرة تقوم على التوازن والمرونة.

يرى الباحث أن نجاح العهد الشهابي في الحفاظ على الاستقرار النسبي يعود إلى إدراكه لطبيعة العلاقة بين الداخل والخارج حيث سعى إلى إدارة هذه العلاقة بحذر. كما أن تناول جريدة الحرية لهذه المسألة يعكس وعيًا سياسيًا واضحًا يربط بين الاستقرار الداخلي والموقف الخارجي، مما يعزز من أهميتها كمصدر رئيسي في هذا البحث.

رابعا: تقييم السياسة الشهابية (نجاحاتها وحدودها)

شكلت السياسة التي انتهجها الرئيس فؤاد شهاب مرحلة مميزة في تاريخ لبنان الحديث إذ سعت إلى تحقيق قدر من الاستقرار السياسي من خلال الجمع بين الإصلاح الداخلي والتوازن في السياسة الخارجية وقد أظهرت هذه السياسة نجاحًا نسبيًا في تهدئة الأوضاع بعد أزمة عام ١٩٥٨ خاصة في ظل اعتمادها على تقوية مؤسسات الدولة وتقليل حدة الانقسامات الداخلية.

ومن خلال متابعة جريدة الحرية العراقية يتضح أنها نظرت إلى التجربة الشهابية باعتبارها محاولة لإعادة بناء الدولة اللبنانية على أسس أكثر استقرارا حيث أشارت إلى أن الإصلاحات التي شهدتها البلاد ساهمت في تقليل حدة التوترات السياسية، خاصة في المرحلة التي أعقبت الأزمة [٦٦]، كما ركزت الجريدة على أن اعتماد الدولة على المؤسسات بدلا من الزعامات التقليدية يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقرار.

وفي الوقت نفسه لم تغفل الجريدة الإشارة إلى أن هذه السياسة واجهت تحديات واضحة خاصة في ظل استمرار الانقسامات الداخلية حيث أوضحت أن التوازن الذي سعى إليه العهد الشهابي لم يكن كافيا للقضاء على جذور الأزمة السياسية في لبنان[٦٧]، كما أشارت إلى أن استمرار تأثير القوى التقليدية شكل عائقا أمام تحقيق إصلاحات شاملة.

كما يظهر من تحليل مضمون الجريدة أنها ربطت بين نجاح السياسة الشهابية وقدرتها على تقليل التدخلات الخارجية حيث اعتبرت أن تعزيز الاستقرار الداخلي يسهم في تقوية استقلال القرار السياسي اللبناني[٦٨]، إلا أنها في الوقت نفسه أكدت أن موقع لبنان الجغرافي وطبيعته السياسية يجعلان من الصعب عزله بشكل كامل عن التأثيرات الإقليمية.

ومن جهة أخرى يشير عدد من الباحثين إلى أن التجربة الشهابية رغم ما حققته من استقرار نسبي لم تتمكن من إحداث تغيير جذري في بنية النظام السياسي

حيث بقيت الطائفية عاملًا مؤثرًا في توجيه الحياة السياسية وهو ما حد من فاعلية الإصلاحات التي تم تطبيقها[٦٩]. تكشف تجربة شهاب عن محاولة متقدمة لإدارة التوازنات السياسية في لبنان حيث سعت إلى تحقيق الاستقرار دون الدخول في صدام مباشر مع القوى التقليدية إلا أن هذا الأسلوب رغم نجاحه المرحلي لم يكن كافيا لمعالجة الأسباب العميقة للأزمة.

يلاحظ أن السياسة الشهابية تمثل تجربة إصلاحية مهمة، نجحت في تحقيق استقرار نسبي لكنها بقيت محدودة التأثير بسبب طبيعة النظام السياسي اللبناني كما أن تناول جريدة الحرية لهذه التجربة يعكس رؤية تحليلية متوازنة، تجمع بين الإشادة بالإصلاحات والتنبيه إلى حدودها، مما يعزز من أهميتها كمصدر رئيسي في هذا البحث.

الخاتمة

تعد مرحلة العهد الشهابي (١٩٥٨-١٩٦٤) من المراحل المهمة في تاريخ لبنان الحديث إذ شهدت محاولة جادة لإعادة بناء الدولة اللبنانية على أسس أكثر استقرارا في ظل ظروف داخلية وإقليمية معقدة وقد سعى الرئيس فؤاد شهاب إلى تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الإصلاح الداخلي وضغوط البيئة الإقليمية من خلال اعتماد سياسة تقوم على تعزيز دور المؤسسات وتقليل حدة الانقسامات السياسية والطائفية.

وقد أظهرت الدراسة أن التطورات السياسية في لبنان لم تكن بمعزل عن السياق العربي والدولي، بل تأثرت بشكل مباشر بالأحداث الإقليمية وخاصة أزمة عام ١٩٥٨ والانفصال السوري-المصري عام ١٩٦١، وهو ما انعكس بوضوح على التوازنات السياسية الداخلية وأدى إلى إعادة تشكيل مواقف القوى السياسية اللبنانية.

كما كشفت الدراسة عن الدور البارز الذي لعبته جريدة الحرية العراقية في تغطية هذه الأحداث حيث لم تقتصر على نقل الوقائع بل أسهمت في تقديم تفسير سياسي لها ضمن إطار قومي عربي ركز على رفض التدخل الأجنبي والدفاع عن الوحدة العربية وربط الاستقرار الداخلي بالاستقلال السياسي وقد برزت الجريدة بوصفها مصدرا إعلاميا يعكس توجهات الرأي العام العربي ويسهم في تشكيله في آن واحد.

وفي هذا السياق يتضح أن الإعلام لم يكن محايدا خلال تلك المرحلة بل كان جزءا من الصراع السياسي والفكري حيث لعب دورا في توجيه المواقف وتحديد اتجاهات الرأي العام وهو ما يعزز من أهمية دراسة الصحافة كمصدر لفهم التحولات السياسية.

وعلى الرغم من النجاحات النسبية التي حققها العهد الشهابي في تحقيق الاستقرار

إلا أن هذه التجربة بقيت محدودة التأثير بسبب استمرار البنية الطائفية للنظام السياسي وتأثير العوامل الخارجية في توجيه الحياة السياسية اللبنانية وهو ما يؤكد أن الإصلاح السياسي في لبنان كان يواجه تحديات بنيوية عميقة حالت دون تحقيق تغيير جذري.

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن دراسة دور جريدة الحرية العراقية في تغطية هذه المرحلة تمثل مدخلا مهما لفهم طبيعة الخطاب الإعلامي العربي وعلاقته بالتطورات السياسية حيث تكشف عن التداخل بين الإعلام والسياسة وعن دور الصحافة في تفسير الأحداث وصياغة الوعي الجمعي

الهوامش:

١- رباب يوسف وهبي، "التطورات السياسية في لبنان في عهد فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤)"، مجلة وميض الفكر، بيروت، ٢٠٢٥، ص١١٢.

٢- وليد الخالدي، أزمة لبنان ١٩٥٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩، ص٨٢.

٣- جريدة الحرية، بغداد، ١٤ آب ١٩٥٨، ص٢.

٤- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، دار رياض الريس، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٩٢.

٥-رباب يوسف وهبي، مصدر سابق ،ص١١٠.

٦- وليد الخالدي، مصدر سابق، ص٨٠.

٧- فواز طرابلسي، مصدر سابق ، ص١٩١.

٨- جريدة الحرية، بغداد، ٢٢ آب ١٩٥٨، ص٢.

٩- جورج قرم، لبنان في أزمة الحكم، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٦، ص٥٩.

١٠- رباب يوسف وهبي، مصدر سابق ص١١٠.

١١- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت، ١٩٨٨، ص٢٤٨.

١٢- جريدة الحرية، بغداد،٢٢ آب ١٩٥٨، ص٣.

١٣- فواز طرابلسي، مصدر سابق ، ص١٩٤.

١٤- رباب يوسف وهبي، مصدر سابق ، ص١١٤.

١٥- كمال الصليبي، مصدر سابق، ص٢٥٤.

١٦- فواز طرابلسي، مصدر سابق، ص١٩٦.

١٧- جريدة الحرية، بغداد،٤ أيلول ١٩٥٨، ص٢.

١٨- جورج قرم، مصدر سابق، ص٦٣.

١٩- رباب يوسف وهبي، مصدر سابق ص١١٥.

٢٠-فؤاد مطر، رؤساء لبنان من شارل حلو إلى شارل دباس، دار النهار، بيروت، ١٩٩٤، ص٦٤.

٢١- سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٧، ص٨٨.

٢٢- جريدة الحرية، بغداد، ٢ تشرين الأول

١٩٥٨، ص٢.
٢٣- بشارة مرهج، معركة العروبة والديمقراطية في لبنان، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٧٤، ص١٣٢
٢٤- فؤاد مطر، مصدر سابق، ص٦٨.
٢٥- سليمان تقي الدين، مصدر سابق، ص٩١.
٢٦- هشام قطلان، لبنان: أزمة وحلول، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٨، ص٥٤.
٢٧- جريدة الحرية، بغداد،٢١ كانون الثاني ١٩٥٩، ص٣.
٢٨- بشارة مرهج، مصدر سابق، ص١٤٠
٢٩- سودان ناصر الدين، يوميات ووثائق الوحدة المصرية-السورية ١٩٥٨-١٩٦١، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٨، ص١٤٥.
٣٠- باتريك سيل، الصراع على سوريا، ترجمة سميرة عبيد، بيروت، ١٩٦٨، ص٢١٠.
٣١- سليمان تقي الدين، مصدر سابق، ص١٠٢.
٣٢- جريدة الحرية، بغداد، ١٩ اذار ١٩٦١، ص١.
٣٣- بشارة مرهج، مصدر سابق، ص١٥٠.
٣٤- هشام قطلان، مصدر سابق، ص٦٠.
٣٥- بشارة مرهج، مصدر سابق، ص١٥٢.
٣٦- سليمان تقي الدين، مصدر سابق، ص١٠٥.
٣٧- جريدة الحرية، بغداد،١٩ اذار ١٩٦١، ص٢.
٣٨- كمال الصليبي، مصدر سابق، ص٢٦٠.
٣٩- هشام قطلان ، مصدر سابق ، ص٦٣.
٤٠- جريدة الحرية، بغداد، ٢٩ أيلول ١٩٦١، ص ١.
٤١- جريدة الحرية، بغداد، ٢ تشرين الأول ١٩٦١، ص٢.
٤٢- سليمان تقي الدين، مصدر سابق ، ص١٠٨.
٤٣- بشارة مرهج، مصدر سابق، ص١٥٥.
٤٤- جريدة الحرية، بغداد، ٥ تشرين الأول ١٩٦١، ص١.
٤٥- جريدة الحرية، بغداد، ٧ تشرين الأول ١٩٦١، ص٢.
٤٦- بشارة مرهج، مصدر سابق ، ص١٥٨
٤٧- المصدر نفسه ، ص١٦٠.
٤٨- سليمان تقي الدين، مصدر سابق، ص١١٠.
٤٩- جريدة الحرية، بغداد،٢٩ تشرين الأول ١٩٦١، ص٢.
٥٠- المصدر نفسه ، ص٣.
٥١- كمال الصليبي، مصدر سابق، ص٢٦٢
٥٢- فؤاد مطر، مصدر سابق ، ص٧٠.
٥٣- سليمان تقي الدين، مصدر سابق، ص١١٥.
٥٤- جريدة الحرية، بغداد، ٧شباط ، ١٩٦٢، ص٢.
٥٥- المصدر نفسه، ص٣.
٥٦- بشارة مرهج، مصدر سابق، ص١٦٥ .
٥٧- سليمان تقي الدين، مصدر سابق، ص١١٨.
٥٨- جريدة الحرية، بغداد، ٥ تموز ، ١٩٦٢، ص١.
٥٩- جريدة الحرية، بغداد،١٧اذار، ١٩٦٢، ص٢.
٦٠- المصدر نفسه، ص٣.
٦١- بشارة مرهج، مصدر سابق ، ص١٦٨.
٦٢- جريدة الحرية، بغداد،١٧اذار ، ١٩٦٢، ص١.
٦٣- المصدر نفسه، ص٢.
٦٤- المصدر نفسه، ص٣.
٦٥- سليمان تقي الدين، مصدر سابق، ص١٢٠.
٦٦- جريدة الحرية، بغداد،١٩اذار ، ١٩٦٢، ص٢.
٦٧- المصدر نفسه ، ص٣.
٦٨- المصدر نفسه، ص١.
٦٩- بشارة مرهج، مصدر سابق، ص١٧٠

المصادر والمراجع

اولا : الكتب العربية والمعربة :

- باتريك سيل، الصراع على سوريا، ترجمة سميرة عبيد، بيروت، ١٩٦٨ .
- بشارة مرهج، معركة العروبة والديمقراطية في لبنان، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٧٤.
- جورج قرم، لبنان في أزمة الحكم، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٦.
- سودان ناصر الدين، يوميات ووثائق الوحدة المصرية-السورية ١٩٥٨-١٩٦١، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٨.
- سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٧.
- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، دار رياض الريس، بيروت، ٢٠٠٧.
- فؤاد مطر، رؤساء لبنان من شارل حلو إلى شارل دباس، دار النهار، بيروت، ١٩٩٤، ص٦٤.
- كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت، ١٩٨٨.
- هشام قطلان، لبنان: أزمة وحلول، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٨.
- وليد الخالدي، أزمة لبنان ١٩٥٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩

ثانيا : البحوث :

- رباب يوسف وهبي، "التطورات السياسية في لبنان في عهد فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤) ، مجلة وميض الفكر، بيروت، ٢٠٢٥ .

ثالثا :الصحف :

-صحيفة الحرية العراقية للاعوام (١٩٥٨، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١، ١٩٦٢ ،١٩٦٣)